الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تحت الرعاية السامية لمعالي وزير الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة الإقليمية

و بالتنسيق مع ولاية برج بوعريريج

جمعية حماية المستهلك لولاية برج بوعريريج

وبمشاركة مخبر الأمن الإنساني الواقع، الرهانات و الآفاق لكلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة باتنة

تنظم

الملتقى الوطني الثاني
حول الديمقراطية التشاركية

الموسوم بـ:

"الديمقراطية التشاركية ودور المجتمع المدني في بناء السلم الوطني و تعزيز الأمن الاجتماعي"

- يوم 24 أكتوبر 2018
- بدار الثقافة محمد بوضياف برج بوعريريج

شروط المشاركة في الملتقى:

- تكتب المداخلة وفق الأصول و الضوابط العلمية المتعارف عليها،سواء باللغة العربية أو الفرنسية أو الانجليزية.
- ترفق المداخلة بملخص لا يتجاوز عشرة أسطر،متضمنة الكلمات المفتاحية.
- ترسل المداخلة كاملة.
- لا تقبل المداخلات المشتركة.
- ترفق المداخلة باستمارة المشاركة و نبذة مختصرة عن السيرة الذاتية للمشارك.
- تكتب المداخلة وفق خط simplifed arabic بحجم 14،على أن لا تتجاوز المداخلة 15 صفحة.
- تخضع كل المداخلات للتحكيم العلمي من طرف اللجنة العلمية للملتقى.
- آخر أجل لإرسال المداخلات:17 أكتوبر 2018.
- تاريخ الرد على المداخلات المقبولة و إرسال دعوات المشاركة:20 أكتوبر 2018

- ترسل المداخلات عبر البريد الالكتروني:

democparticip8@gmail.com

جمعية حماية المستهلك لولاية برج بوعريريج

- من أجل مستهلك واعي وفعال -

العنوان : الحي الإداري (مقر الولاية سابقا) برج بوعريريج

Tél: 035 74 83 34

www.aspcbba.org

- التنمية و الأمن والحكامة ومسؤولية الجماعات المحلية.

-3 الثقافة الأمنية، المجتمع المدني والوعي بتحديات الوحدة الوطنية.

-4 عرض مختلف التجارب المحلية و الوطنية والإقليمية لتحقيق الأمن الاجتماعي(التشخيص والتقييم وإمكانية الاستفادة منها)

المستهدفون من الملتقى:

- منظمات المجتمع المدني و الحركات الجمعوية.
- إطارات الإدارات المركزية للوزارات و المصالح الخارجية ذات الصلة.
- المصالح و المؤسسات الأمنية.
- الباحثون و الخبراء في مخابر البحث والأساتذة الجامعيون والطلبة
- الجماعات المحلية.
- المنتخبون في المجالس الشعبية الولائية و البلدية.

هيئة الملتقى:

الجهة المنظمة للملتقى: رئيس جمعية حماية المستهلك لولاية برج بوعريريج السيد عبد الحميد زايدي

رئيس ومحافظ الملتقى: الأستاذ مسعودي رشيد، عضو مخبر الأمن الإنساني بجامعة باتنة وأستاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة برج بوعريريج.

المخبر المشارك في الملتقى: مدير مخبر الأمن الإنساني الواقع، الرهانات والآفاق بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة 01 الأستاذ الدكتور قادري حسين.

رئيسة اللجنة العلمية: الأستاذ الدكتور رقية عواشرية كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة01

ديباجة الملتقى:

تعتزم جمعية حماية المستهلك لولاية برج بوعريريج وبالتنسيق مع ولاية برج بوعريريج ومشاركة مخبر الأمن الإنساني الواقع، الرهانات و الآفاق لكلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة باتنة تنظيم الملتقى الوطني الثاني الموسوم ب: **"الديمقراطية التشاركية ودور المجتمع المدني في بناء السلم الوطني و تعزيز الأمن الاجتماعي"،**

وذلك يوم 24 أكتوبر 2018.

يأتي تنظيم هذه الطبعة الثانية بعد نجاح فعاليات الملتقى الوطني الأول المقام بمدينة برج بوعريريج يوم 16 نوفمبر 2016، و الذي حمل عنوان:"دور الديمقراطية التشاركية في تعزيز التنمية المحلية الواقع و الرهانات" و الذي عرف مشاركة أكثر من30 باحثا و خبيرا إلى جانب ممثلي الوزارات و الهيئات الإدارية المختلفة، و الذي خرج بالعديد من التوصيات المنبثقة عن الجلسات و الورشات و التي شهدت متابعة جدية من طرف مصالح وزارة الداخلية و الجماعات المحلية.

لقد أقر التعديل الدستوري لسنة 2016 من خلال المادة 15 منه تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية على المستوى الجماعات المحلية،فاتحا بذالك مجالا مهما و تصورا استشرافيا للدور المنوط بالمجتمع المدني في تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية على أرض الواقع،كما أن هذه الدسترة المنبثقة عن أعلى وثيقة سامية في الدولة وهي الدستور عكست و بعمق التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري و ما أفرزته من تحديات و رهانات جديدة أفرزت وبالضرورة تعبئة كافة طاقات المجتمع بما فيها المجتمع المدني من أجل مواجهة هذه التحديات

و لاسيما تلك الماسة بالسلم الوطني و انجازاته وبالأمن الاجتماعي ومتطلباته.

ولأن الجزائر بمؤسساتها قد حققت انجازات لا يستهان بها في هذا المجال، إلا أن التحدي يكمن في كيفية مواكبة هذه التحديات وبخاصة من طرف الشبكة الجمعوية ومنظمات المجتمع المدني، انطلاقا من كون قضية الأمن الاجتماعي بالدرجة الأولى ليست قضية المؤسسات الأمنية فحسب، بل هي قضية تتطلب مقاربات تشاركية لانجاحها من خلال البحث عن المداخل الممكنة لتعزيز دور مختلف الفاعلين بما فيهم المجتمع المدني لتحقيق الأمن الاجتماعي و النهوض بمؤشراته.

وانطلاقا مما تقدم،فان تحقيق الأمن و بالضرورة يحتاج مقاربات متعددة،تبرز حتما الدور المهم لآليات الديمقراطية التشاركية المؤسساتية و القانونية كمجال للتنسيق و التشاور والحوار بين مختلف الفواعل(الدولة،الجماعات المحلية،المجتمع المدني، الجامعات..) من أجل تحقيق مناعة للأمن الاجتماعي في بلادنا ضد كل المخاطر الماسة به كالمخدرات و العنف المجتمعي والأمن الأسري (الطلاق مثلا) و الاختطاف ومكافحة التطرف ومخاطر شبكات التواصل الاجتماعي..الخ، عبر البحث عن مقاربات متعددة التخصصات تجمع بين الطرح القانوني والاجتماعي والأمني والتنموي وكذا الاجتماعي.

إلى جانب ذلك، ولكون مفهوم الأمن الاجتماعي مفهوما مركبا يشمل الأمن الفكري والأخلاقي والتربوي و الثقافي، فان طبيعة معالجاته تتطلب الجمع بين المقاربات الاستباقية (الوقائية) والمقاربات العلاجية (الإدماجية) والتي تبرز دور المجتمع المدني في إنجاحها.

إذن إشكالية الملتقى تتمثل في البحث عن المدخلات التي من شأنها جعل المجتمع المدني فاعلا أساسيا لتحقيق الأمن الاجتماعي والسلم الوطني انطلاقا من مقاربة الديمقراطية التشاركية.

محاور الملتقى:

المحور الأول:المقاربة المفاهيمية للديمقراطية التشاركية ،السلم الوطني و الأمن الاجتماعي

-1 الديمقراطية التشاركية:التعريف،المبادئ و الأدوار.

-2 الأمن الاجتماعي وسياقاته المعرفية و التنموية (أدبيات الأمن، مؤشرات الأمن الاجتماعي ودلالاته بما فيها الأمن الفكري والثقافي والأخلاقي والديني والتربوي).

-3 السلم الوطني و تركيبته البنيوية.

المحور الثاني:النهوض بالأمن الاجتماعي و المسؤولية المشتركة بين الدولة و المجتمع المدني.

-1 دور المؤسسة الأمنية في تحقيق الأمن الاجتماعي (المؤسسة الشرطية، الدرك الوطني، الجيش الشعبي الوطني، الجمارك..الخ).

-2 الفاعل الجمعوي وتحدي الأمن الاجتماعي(دور المجتمع المدني في محاربة الجريمة كالمخدرات والعنف والتطرف والجرائم الماسة بالأمن الأسري، أمن و صحة المستهلك ...الخ).

-3 المقاربات الوقائية والعلاجية للمخاطر الماسة بالأمن الاجتماعي وأدوار مختلف الفاعلين.

المحور الثالث: تحديات التمكين للمجتمع المدني وإصلاح و الديمقراطية التشاركية

-1 أهمية التكوين بالنسبة للمجتمع المدني في مجال الديمقراطية التشاركية والأمن الاجتماعي.